

أوراق في سياسات سوق العمل والتشغيل



د. مظهر محمد صالح *: النموذج الوطني للتشغيل الموازى/حلول الاجل القصير

بغية تطوير فرص التشغيل للقوى الشبابية العاطلة عن العمل واستهداف العاطلين عن العمل من خريجي المعاهد والكلليات وذلك برفد مواقع العمل الحكومية او الاهلية لاسيما تلك المرتبطة بالنظام الحكومي كوكالات التوزيع (البطاقة التموينية ومحطات الوقود ووكالات الطيران وغيرها) (باعداد من طاقات العمل العاطلة فعلياً ، ذلك من خلال توفير برنامج تشغيلي يمول من حصة الحكومة من الموارد المالية المتحصلة من تلك الانشطة الذاتية اوتطوير مصادرها لتأمين اجور العمل الموازي من دون ان تتحمل موازنة الدولة تخصيصات مباشرة ترصد لهذا البرنامج في الموازنة العامة مباشرة شريطة ان يرتبط الاجر وزياداته بالانتاجية والموارد المضافة وعلى وفق المجالات المقترحة الاتية :

أوراق في سياسات سوق العمل والتشغيل

- 1- تفتتح المدارس الحكومية كافة اقسام مسائية للتعليم الابتدائي والمتوسط والتعليم المستمر الاعدادي (دروس تقوية) لقاء مبالغ بسيطة تستوفى من الملتحقين تعادل سد الكلفة التشغيلية للملاك الموازي في تلك المدارس ويعين فيها (كملاك تعليمي موازي) من خريجي الكليات والمعاهد العاطلين عن العمل . وتتولى وزارة التربية وضع التعليمات الميسرة الملزمة لانتظام العمليتين التربوية والتشغيلية .
- 2- تتولى محطات الوقود والغاز في مناطق العراق كافة تشغيل عدد لا يقل عن 5-7 مشغولين من الخريجين العاطلين للعمل بصفة فنيين في كل موقع على ان تدفع مرتباتهم من حصة الحكومة من كلفة تاجير المحطة ويزداد الاجر مع زيادة كفاة العمل وتقليل الضائعات.
- 3- يتولى وكلاء البطاقة التموينية تشغيل اثنان من العاملين من المشمولين ببرنامج التشغيل الموازي في كل موقع على ان يدفع الاجر من المتحصل من عوائد البطاقة التموينية .
- 4- تستخدم وزارة الداخلية خريجي الكليات للعمل في دوائر المرور والجنسية والبطاقة الموحدة وجوازات السفر وبطاقة السكن وغيرها عمل بصفة اجير موازي وتدفع استحقاقاتهم الشهرية من عوائد اصدار تلك الوثائق وتنظم اعداد المشغولين وفق ضوابط تصدرها وزارة الداخلية لهذا الغرض
- 5- تستخدم وزارة التعليم العالي حملة الدكتواة والماجستير العاطلين عن العمل في التعليم المسائي في جامعات العراق كافة وتدفع مرتباتهم الشهرية من اجور الطلبة المقبولين.

أوراق في سياسات سوق العمل والتشغيل

6- تتولى الوزارات والجهات الاخرى تقديم مقترحاتها باستمرار لمعالجة البطالة ضمن برنامج التشغيل الموازي ولاسيما الدوائر البلدية وغيرها .

7- تقوم وزارة التخطيط بالتعاون مع دوائر الاحصاء التابعة لها في المحافظات في تكوين قاعدة بيانات للعاطلين عن العمل من الخريجين لغاية عمر 35 عام ويتم توثيق البيانات كافة ليتاح لوزارة التخطيط/الجهاز المركزي للاحصاء توزيعهم وحسب مناطقهم السكنية على مرافق العمل المطلوبة القريبة خلال مدة لا تتعدى الشهر من اعلان برنامج التشغيل الموازي.

8- يشمل العاملون ببرنامج التشغيل الموازي بالامتيازات كافة التي ستسري على المتعاقدين باجر للعمل في دوائر الدولة.

9- تتولى شركات القطاع الخاص والمصالح الاهلية تشغيل القوى الشبابية من خريجي المعاهد والكلليات لغاية عمر ٣٥ عام (من المسجلين في قاعدة بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للاحصاء) تشغيلهم في تلك المصالح ضمن رقم وظيفي محدد لكل مشغل ،على ان تنزل كلفة الاجور الشهرية المدفوعة للمشتغلين (بموجب البرنامج) من التحاسب الضريبي السنوي للمكلف من اصحاب المصالح وارباب العمل وتعامل معاملة المبالغ المتبرع بها التي تنزل من مبلغ الضريبة السنوية للمكلف المتبرع بموجب القانون الضريبي النافذ .

(*) باحث وكاتب اقتصادي عراقي ، المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي ، نائب محافظ البنك المركزي الاسبق، مظهر محمد صالح

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين . يسمح بأعادة النشر بشرط
الاشارة الى المصدر. 13 تشرين اول / اكتوبر 2019

<http://iraqieconomists.net/>